

الدراسات والأبحاث | Research Papers

إشكالية التسامح وحرية الاعتقاد عند جون رولز

The problem of Tolerance and Freedom of belief in John Rawls philosophy

حسن الإدريسي⁽¹⁾

Hassane EL Idrissi

الكلمات المفتاحية: التسامح - حرية الاعتقاد - التعددية المعقولة - المجتمع المحكم التنظيم- الاعتراف.

Abstract:

This article attempts to shed light on the issue of tolerance and freedom of belief in John Rawls philosophy, which he tackled in his liberal political theory, by answering central forms that are: How can a liberal, democratic, just and stable society be established despite the presence of doctrinal pluralism?

To accomplish this task, we have methodically relied on the gains of the classical liberal enlightening heritage as expressed by John Locke's philosophy, which represented a direct theoretical depth of John Rawls's philosophy. On this basis, one of the tasks of this study will be to place the concept in its theoretical and historical context. We will work on reformulating it by standing at the conceptual equipment that Rawls employed to justify his conception, such as: the freedom of thought and belief, Overlapping consensus, reasonable pluralism, equal liberty of Conscience, well-ordered society and public reason. Then we will move on to talk about the limits of this

ملخص البحث:

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مسألة التسامح وحرية الاعتقاد عند جون رولز التي عالجها في نظريته السياسية، وذلك من خلال الجواب عن إشكال مركزي مفاده: كيف يمكن تأسيس مجتمع ديمقراطي ليبرالي عادل ومُستقر في ظل وجود تعددية مذهبية؟

ولإنجاز هذه المهمة، اعتمدنا منهجياً على مكتسبات التراث الأنواري الليبرالي الكلاسيكي على نحو ما عبّرت عنه فلسفة جون لوك، التي مثّلت عمقاً نظرياً مباشراً لفلسفة جون رولز. وعلى هذا الأساس، سيكون من مهام هذه الدراسة وضع هذا المفهوم في سياقه النظري والتاريخي، وسنعمل على إعادة صياغته من خلال الوقوف عند العُدّة المفاهيمية التي وظفها رولز لتبرير تصوره من قبيل: حرية التفكير والاعتقاد، التوافق التشابكي، التعددية المعقولة، حرية الضمير المتساوية، المجتمع المحكم التنظيم والعقل العمومي. ثم سننتقل بعد ذلك للحديث عن حدود هذا التصور استناداً إلى "براديفم الاعتراف" ويل كيمليكا نموذجاً.

الأخرين وتقبُّل اختلافاتهم بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العقديّة.

ومن الواضح أن لوك ألف رسالته كرد فعلٍ تجاه التعصب الديني والصراعات الطائفية والعقديّة التي شهدتها أوروبا، وإنجلترا بالخصوص، طيلة العصر الحديث، والتي عانى منها لوك نفسه - وليس وحده-، فتصوره كان محكوماً بما عاينه وعاشه داخل مجتمعه الإنجليزي الذي مزقته الحروب العقائدية⁽²⁾ بين الكاثوليك والبروتستانت. ولعل هذا كان أحد الأسباب الأساسية التي دفعته، إلى جانب فلاسفة كبار أمثال: اسبينوزا وروسو، إلى صياغة نظرية العقد الاجتماعي بوصفها بديلاً للحكم المطلق المستند إلى الحق الإلهي؛ فالعقد، في نظره، هو الضامن للأمن لحقوق الإنسان وحياته المدنيّة.

لقد ساهمت هذه النظرة الجديدة للإنسان ولنظام الحكم، والنابعة من عقلية

(2) 1 ينيه الأستاذ محمد مزوز في دراسة حديثة له بعنوان "فلسفة الدين بين التجربة الباطنية والتأمل النظري" إلى أن الدين ليس من جنس العقيدة، ففي نظره عادة ما يستخدم لفظ "الدين" مرادفاً للفظ "العقيدة"، بيد أن في الأمر لبساً يحتاج إلى بيان كما يقول. ذلك أن الدين من طبيعة كونية، في حين أن العقيدة من طبيعة تاريخية، فهي مجموعة من التعاليم والطقوس والمعاملات التي تخص شعباً معيناً، أو ثقافة بعينها، أو حضارة بأسرها. ومن هذه الزاوية لا يوجد سوى دين كوني واحد، وبالمقابل هناك عقائد متعددة ومختلفة، ولذلك كان الاصطدام بينها قدرًا محتومًا. وقد اتخذ هذا الاصطدام شكل حروب، وُصفت خطأً بالحروب "الدينيّة"، بينما كانت في جوهرها حروباً "عقائدية" كما لاحظ كانط، انظر:

محمد مزوز، **فلسفة الدين بين التجربة الباطنية والتأمل النظري**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2018، ص 35-36.

liberal conception of tolerance based on the "paradigm of recognition" and Will Kymlicka as a model.

Key words: Tolerance – Freedom of belief - Reasonable pluralism - Well- ordered society - Recognition

استهلال

شكلت فلسفة الأنوار (القرن الثامن عشر) أرضية خصبة لتشكُّل وانبثاق مفهوم التسامح بوصفه أحد المقومات الأساسية للحدثا السياسية والفكرية، وأسساً من أسس الدولة الليبرالية الحديثة، وهو مبدأ لا ينفصل عن المبادئ الأخرى من قبيل: الحرية، المساواة، الكرامة، العقلانية، الاستقلال الذاتي والمواطنة. وقد ساهم الإصلاح الديني الذي دشنته أوروبا خلال القرن السادس عشر على يد مارتن لوثر (1546-1483) M.Luther في بلورة وترسيخ هذا المبدأ.

وتمثل "رسالة في التسامح" للفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1704-1632) J.Locke مدخلاً أساسياً لفهم هذا المفهوم، والإحالة المركزية التي ترجع إليها كل القراءات والاجتهادات النظرية كلما استشعرت الحاجة إلى إعادة النظر فيه وإدخال التعديلات الضرورية عليه؛ إذ بفضلها أدرك الإنسان الأوروبي أنه لا يمكن أن يضمن وجوده إلا بضمن العيش المشترك، هذا الأمر يجعله مطالباً باحترام

غير أن هذا التصور الفلسفي المعاصر الذي عبّر عنه رولز، ورغم وجاهته وجدارته، ما لبث أن تعرض لانتقادات شديدة خصوصًا من لدن أنصار "التعددية الثقافية **Multiculturalism**" وبرايدغم "الاعتراف **Recognition**" الذين أصرّوا على ضرورة تجاوزه نحو فضاء أرحب، متعدد ثقافيًا، يضمن لكل فرد ولكل جماعة ثقافية حقوقها المختلفة على قدم المساواة دون تمييز أو إقصاء. وهذا لن يتحقق، في اعتقادهم، إلا **بالاعتراف** الثقافي المتبادل استنادًا إلى مبدأ التسامح القائم على الاعتراف بالآخر لا كأنا، كما راهنت الليبرالية والتنوير، وإنما كأخر مختلف عني.

وسنعمل في هذه الدراسة الموسومة بـ"إشكالية التسامح وحرية الاعتقاد عند **جون رولز**" على تقديم قراءة نقدية تحليلية لمقاربة رولز لهذا الإشكال، والذي يمثل التراث الأنواري الليبرالي الكلاسيكي مرجعيته الفلسفية وخلفيته النظرية. ولذلك سنعود إلى هذا الإرث وامتداداته المعاصرة لا للنظر في دلالات التسامح وإشكالاته الراهنة فقط، بل وأيضًا لإدراك حدود هذه المقاربات من زاوية "برايدغم الاعتراف".

وعلى هذا الأساس نتساءل: ما هي الدلالات الفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم التسامح لدى جون لوك؟ وكيف قرأ رولز "رسالة في التسامح"؟

حدثية أنوارية في تأسيس برايدغم جديد مبني على الاختلاف وقبول الآخر، والإيمان بالحوار والتعايش بدل التعصّب والانغلاق والحقْد والكرهية. وبهذه الحيثية تكون فلسفة جون لوك قد دشنت عهدًا جديدًا كل الجدة بالنسبة للإنسان؛ إذ استطاع هذا الفيلسوف الإنجليزي أن يقطع شوطًا كبيرًا في تحقيق أحد آمال ورهانات الحدث والتنوير، مما جعله من الممهدين الكبار للتسامح الديني في الفكر الفلسفي الحديث.

سيستعيد الفيلسوف الأمريكي المعاصر **جون رولز** (1921-2002) J.Rawls هذا التصور الليبرالي للتسامح الذي صاغه لوك في رسالته، وذلك لتبرير مبادئه الليبرالية وتدعيم تصوره السياسي للعدالة، ورهانه في ذلك التأسيس لمجتمع ديمقراطي ليبرالي عادل ومستقر، يحترم قيمتي الحرية والمساواة. ويحظى بإجماع كافة المواطنين من حيث كونهم جميعًا أحرارًا ومتساوين. فمنذ كتاباته الأولى بدءًا بـ"نظرية في العدالة" (1971)، مرورًا بـ"الليبرالية السياسية" (1993)، وصولًا إلى أعماله الأخيرة وأخص بالذكر "إعادة الصياغة" (2001) نجد رولز مهووسًا بإيجاد حلول عقلانية للقضايا الشائكة والخلافية المطروحة بحدة داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وفي مقدمتها إشكالية التعددية المذهبية والعقائدية، وقد خلص إلى ضرورة القبول بهذه التعددية لضمان السلم والاستقرار السياسي.

للعادلة، يفوق، في نظري، التقليد النفعي السائد (...). أعتقد أن التصور التعاقدى هو التعبير الأنسب والأقرب، من بين التصورات التقليدية كلها، إلى تصور العدالة كإنصاف، كما أنه يشكل الأساس الأخلاقي الأكثر ملاءمة لمجتمع ديمقراطي"⁽³⁾.

إن هذا الانتماء الصريح لإرث التعاقد والأنوار يبدو واضحًا من خلال استلهام جون رولز لمقاربة جون لوك - وإن كانت مقارنة رولز وفق صياغة جديدة وفي سياق مُغاير- لأجل تدعيم تصوره الليبرالي للعدالة، الطامح إلى تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع بالرغم من التعددية المذهبية والعقائدية التي تخترقه. وقد تجلّى هذا الانتماء بشكل واضح من خلال المبدأ الأول لنظرية العدالة الذي أطلق عليه رولز "**مبدأ الحريات**" (**The principle of Liberties**) والذي يتضمن مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية المتساوية مثل: حرية التفكير والاعتقاد، حرية التعبير، حرية التجمع، الحرية الأخلاقية والحرية الشخصية التي تضمن سلامة الشخص النفسية والجسدية وغيرها من الحريات والحقوق المدنية (مثل: الحق في التصويت، الحق في الملكية الخاصة والمشاركة السياسية... إلخ) التي يدافع عنها رولز ويرأها ضرورية؛ لأنه بدونها لا يستطيع المواطنون تحقيق ما يطمحون إليه. وقد صاغ فيلسوف العدالة هذا المبدأ

وهل ظل وفياً لروح التسامح الليبرالي كما عبّرت عنه رسالة لوك أم عمل على تأويله وإعادة صياغته على نحو مُغاير؟ هل يمكن اعتبار التوافق التشابكي تأويل رولز لمفهوم التسامح عند جون لوك؟ إذا كان الأمر كذلك، فما دلالة هذا التأويل الجديد؟ ما الذي يقصده رولز بالمجتمع المحكم التنظيم؟ وكيف يمكن تأسيسه؟ وكيف يمكن تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في مجتمع تخترقه التعددية المذهبية والعقائدية؟ وهل استطاعت الدولة الليبرالية الحديثة أن تكون محايدة في تعاملها مع الجماعات الثقافية والإثنية الموجودة داخل المجتمع أم أن هذا الشعار ("الحياد") ظل مجرد وهم؟ وبأي معنى يمكن اعتبار الاعتراف شرطًا جوهريًا لتحقيق مبدأ التسامح؟

1- تبرير حرية الضمير والاعتقاد

حرّي بنا أولًا التأكيد أن جون رولز ظل وفياً لخط الأنوار وتقليد العقد الاجتماعي الذي دشنه كانط E.Kant ولوك J.Locke وروسو J.Rousseau. فهو يقدم نفسه بوصفه فيلسوفًا داخل هذا التقليد، وهو ما يعبر عنه بوضوح قائلاً: "إن ما حاولت القيام به هو تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الكلاسيكية كما نجدها عند لوك وروسو وكانط (...). فهذه النظرية تبدو أنها تقدم تفسيرًا منهجيًا بديلاً

(3) John Rawls, *A Theory of Justice*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971. Revised edition, 1999. P: XVIII.

سيؤدي إلى سيادة العنف والاقتتال، وبالتالي تهديد أمن وسلامة الدولة بما هي غايات أُتست من أجلها.

ولهذا، ف"لا الحاكم المدني، ولا أي إنسان آخر، مفوض برعاية النفوس"⁽⁶⁾؛ لأن مهمته تقتصر فقط على حماية المواطنين والحفاظ على خيراتهم المدنية وسن القوانين التي من شأنها تعزيز السلم والتعايش والاستقرار داخل الدولة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتد إلى نجاتهم ف"خلاص النفوس-يقول لوك- ليس من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر، ذلك أن الحاكم ليس مفوضاً من الله لخلاص نفوس البشر، وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك"⁽⁷⁾.

وإذا كان مؤمن ما يشكك في عقيدة مؤمن آخر، فهذا ليس من شأن سلطة الحاكم، فاليهودي الذي لا يؤمن بأن العهد الجديد (أي الإنجيل) هو كلام الله فإنه لا يغير أية حقوق مدنية؛ لأن إيمانه وإن كان يشكك في اعتقاد آخر، لا يمسّ أبداً الملكيات الخاصة للأفراد ولا يهدد السلطة السياسية الساهرة على حماية أمن وسلامة خيرات الناس ومؤسسات الدولة، طالما أنّ قوله لا يمسّ في شيء حرية الآخرين في اعتقاد ما

على النحو الآتي: "لكل شخص حق متكافئ للنسق الأكثر اتساعاً من الحريات الأساسية المتساوية بين الجميع والمنسجمة مع النسق ذاته بالنسبة للآخرين"⁽⁴⁾.

إن ما يلفت النظر في مضمون هذا المبدأ، هو وفاء جون رولز لديمقراطية جون لوك، فكل الفيلسوفين حاولوا أن يؤسسوا لحقوق إنسانية أساسية ذات بعد كوني، كلاهما يُقر بأن المواطنين جميعاً أحرار ومتساوون، وليس هناك اختلاف فيما بينهم إلا في قناعاتهم وعقائدهم وأمورهم الخاصة التي من الضروري أن يتسامحوا فيها.

ولمّا كان الاعتقاد شأنًا فرديًا يخصّ الإيمان الروحي للأفراد، فإن القانون لا يختصّ بتنظيمه أو الوصاية عليه، بل يضمن فقط احترام ممارسته بحرية دون أي إكراه أو قسر؛ "لأن الصراعات التي تنشأ عن حرية الاعتقاد لا يمكن تسويتها بالقوة بل بسلطة القانون"⁽⁵⁾، فليس من حقّ الحاكم المدني نفسه، أن يتدخل في الأمور الدينية والعقدية لرعاياه أو إلزامهم بالقوة على اعتناق دينه أو دين معين؛ لأن ذلك يرتبط بحريتهم الشخصية وقناعاتهم الذاتية، فالحاكم له الحكم فقط على الخيرات المدنية وليس على نوايا الأفراد وإيمانهم، وكل تجاوز لسلطته السياسية

(6) جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977، ص 24.

(7) المرجع نفسه، ص 24.

(4) Ibid., p. 53.

(5) Audard Catherine, *Tolérance et raison publique : Le libéralisme politique de John Rawls*, Collective work: La Tolérance politique, classiques Garnier, paris, 2019, P.3.

شؤونهم الدينية والمذهبية أو إلزامهم بتبني عقيدة دون أخرى؛ لأن ذلك يعتبر مساسًا بمبدأ الحرية بوصفه مبدأ دستوريًا مقدسًا، على اعتبار أن "تسامح المذاهب الدينية هو وسيلة للنجاة وضمان للسلم المدني"⁽¹⁰⁾ والإخلال به يشكل تهديدًا للاستقرار المنشود داخل الدولة. ولذلك فإن "فكرة الدولة الدينية مرفوضة"⁽¹¹⁾ عند رولز، فليس لدى الدولة سلطة تفضيل ديانة على أخرى أو الولاء لعقيدة بعينها، "إنها لا تقحم نفسها بالعقيدة الفلسفية والدينية لكنها تنظم سعي الأفراد لمصالحهم الأخلاقية والروحية طبقًا لمبادئ يتفقون عليها بأنفسهم في وضع بدئي من المساواة"⁽¹²⁾.

بهذا المعنى، تضمن الدولة حرية التدين والاعتقاد لكافة مواطنيها من حيث كونهم جميعًا أحرارًا ومتساوين؛ إذ لا يمكنها التضحية بحريتهم في سبيل عقائدهم الدينية أو الأخلاقية المتباينة؛ ذلك لأن "المبدأ المؤسس لليبرالية هو سيادة الفرد على حق اختيار تصورات الحياة ومواجهة الحظر الذي تمارسه السلطة الدينية أو

شأنها. وبالتالي فمن حق أي شخص اعتناق الدين الذي يراه مناسبًا وفعل ما يقتنع به دون قسر أو إكراه.

لا شك أن هذا التوجه الديمقراطي الذي كرسه لوك وسار عليه رولز يعكس بجلاء نضجهما السياسي ورقيهما في اتجاه ترسيخ الحقوق والحرريات المدنية، وبالخصوص حرية الضمير والاعتقاد وحرية الممارسة الدينية المكفولة دستوريًا انطلاقًا من "مبدأ الحرية"⁽⁸⁾ نفسه الذي يتضمن أن "الحرية الدينية لا يمكنها أن تكون مبررة إلا في إطار الحرية للجميع، أي حرية الاعتقاد بغض النظر عن ما هو هذا الاعتقاد (...). وهو ما يعني أن المتدين أو المتمدن بهذا الاعتقاد أو ذلك عليه أن يستحضر ولاءه نحو مبدأ الحريات، ويمنحه الأولوية عن ولائه تجاه عقيدته، فلا يمكنه بمنطق سليم أن يستفيد هو من حرية الاعتقاد، ثم على أساس هذه العقيدة يسعى إلى قهر واضطهاد عقائد الآخرين"⁽⁹⁾.

ولذلك يتعين على الدولة، وفق هذا المنظور الليبرالي، حماية الأمن الروحي لمواطنيها وحريةهم دون التدخل في

(10) A.Catherine, *Tolérance et raison publique : Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.1.

(11) John Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, Eric Kelly, ed, Cambridge, MA: Harvard University Prss, 2001, p.186.

(12) *Ibid*, p.187.

(8) تقصد بطبيعة الحال المبدأ الأول الذي صاغه رولز لنظريته عن "العدالة كإنصاف".

(9) محمد هاشمي، *نظرية العدالة عند جون رولز: نحو تعاقد اجتماعي مغاير*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014، ص.14.

إلى فئتين، إحداهما هي فئة المواطنين من الدرجة الأولى والأخرى هي فئة المواطنين من الدرجة الثانية، وبالتالي تقويض أسس ومبادئ المجتمع الديمقراطي الليبرالي القائم على فكرة أن جميع الأفراد مواطنون أحرار ومتساوون.

2- التوافق التشابكي بوصفه تأويلاً لمبدأ التسامح

تقودنا المعطيات السابقة إلى القول بأن جون رولز، بصفته فيلسوفاً سياسياً ووريثاً شرعياً لفلسفة العقد الاجتماعي، ظل رهين أطروحة جون لوك فيما يخص الحريات الفردية، فهو لم يُفكر إلا من داخل نسق لوك السياسي للتسامح والحرية الدينية بشكل خاص، بل أكثر من ذلك إن مبدأ الحياد السياسي للدولة إزاء الحريات الشخصية الذي ركّز عليه رولز كثيراً في تصويره العام للعدالة ليس إلا تميئناً لتصور لوك الخاص بفصل الخيرات المدنية الدينية عن الاعتقاد الديني الأخرى.

إن هذا الفصل الواضح بين الدولة والاعتقاد أو بين الدولة والدين، تُدين به الدولة الحديثة لجون لوك أكثر من أي فيلسوف آخر، وهو نفس التصور الذي سيؤسس للعلمانية بصيغتها الحيادية، وستقوم عليه نظرية العدالة عند جون رولز في شقّها القيمي المتعلّق بالحريات الأساسية: ذلك أن التعدّد العقائدي داخل

السياسية أو الاجتماعية⁽¹³⁾، فواجب الدولة يقتصر فقط على تأمين الشروط الخاصة بالحرية الأخلاقية والدينية المتساوية لجميع الأفراد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار دولة ليبرالية غير مذهبية "تسهر على احترام حق اللجوء في دلالته العقائدية، فلا مكان لتجريم الردة، أو إلزام الناس بما يشوش على طبيعتهم الخُرة"⁽¹⁴⁾.

ولهذا الاعتبار طالب رولز بمبدأ "الحياد السياسي" للدولة الذي يقتضي عدم انحيازها لعقيدة مذهبية بعينها، ضمناً أولاً: لمبدأ "الحق في الاختلاف" الذي كان أحد مثلها العليا، وثانياً: لتحقيق مطلب "المساواة في الحرية" بين كافة المواطنين بكيفية مُنصفة وعادلة؛ إذ إن رولز يرفض بشدّة منح أية حقوق وحريات أساسية للفرد استناداً إلى انتمائه الثقافي أو المذهبي الذي ينتمي إليه⁽¹⁵⁾؛ لأن ذلك حسبه سيخلق تفاوتاً راسخاً ما بين المواطنين، وذلك بتوزيعهم

(13) A.Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.1.

(14) محمد هاشمي، *نظرية العدالة عند جون رولز*، م. س، ص 149.

(15) يؤكد رولز بهذا الصدد أن أطراف العقد في سياق الوضعية البدئية Original position، بوصفها أداة منهجية لاختيار مبادئ العدالة، يجهلون اعتقاداتهم وتصوراتهم الدينية والأخلاقية والثقافية والإثنية، كما يجهلون وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبصفة عامة كل ما من شأنه أن يؤثر على تصورهم السياسي للعدالة، إنهم يكونون في حالة يسميها رولز "حجاب الجهل" Veil of ignorance، يختارون -وهم تحت هذا الحجاب- مبادئ العدالة باعتبارها ميثاق للمجتمع الذي سيعيشون فيه، أي المجتمع المحكم التنظيم.

لتحقيق **التوافق التشابكي** Overlapping Consensus ، بحيث تتوافق كل المذاهب الشاملة على نفس التصور السياسي للعدالة لضمان السلم والاستقرار داخل المجتمع.

وهكذا، فإن تحقيق التوافق المتشابك بين المذاهب الشاملة سيؤثر على تصرفات الأشخاص داخل المجتمع. بغض النظر عن اختلافاتهم العقائدية، مقتضى ذلك، "أن التعدد داخل المجتمع الليبرالي يقوم على افتراض وجود عقائد شاملة معقولة تلزم نفسها ببناء مبرراتها قبالة الأطراف المخالفة، على أساس منطوق التسامح وليس بناء على الهيمنة والإقصاء"⁽¹⁶⁾. وعليه، فإن المواطن الليبرالي مُلزم بالاعتراف بالعقائد الأخرى المغايرة والمضادة لعقيدته في إطار مبدأ التسامح والتعايش. لكن كيف يمكن ضمان التعايش والاستقرار داخل المجتمع علمًا أن ما يميزه هو التعدد والاختلاف الثقافي والعقائدي؟

3- فكرة المجتمع المحكم التنظيم وواقعة التعددية المعقولة

يؤكد رولز على أن نظريته السياسية تسعى لإيجاد حل لمشكلة "واقعة التعددية المعقولة" (The fact of reasonable pluralism) المطروحة بقوة داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

المجتمع الديمقراطي الليبرالي يقوم على افتراض وجود **مذاهب شاملة ومعقولة**⁽¹⁶⁾ Reasonable Comprehensive doctrines ويفتح هذا الافتراض المجال لتقبل كل العقائد على أساس منطوق التسامح والتعايش انطلاقًا من مرجعية أساسية مفادها أن إمكانية الحقيقة المطلقة في حد ذاتها غير موجودة، وبالتالي لا فضل لعقيدة على أخرى.

ويمكن أن يتحقق هذا التصور عمليًا، في نظر رولز، عندما تقرُّ كل المذاهب المعقولة بتصور ليبرالي للعدالة داخل مجتمع ينعته رولز بـ"المحكم التنظيم" A well-ordered Society، وهو مجتمع "يقنع فيه الجميع بأن العقيدة المعقولة التي يتم تبنيها من طرف شخص متصف بالمعقولية، هي عقيدة معقولة من ضمن أخرى ممكنة"⁽¹⁷⁾ في إطار ما أسماه رولز بـ"المساواة العقائدية" والتي هي شرط أساسي

(16) تتمثل المذاهب الشاملة حسب رولز في معتقدات الأفراد والمؤسسات العاملة في المجال الخاص مثل الجمعيات والكنائس والنقابات، وتكون العقيدة شاملة حين تشتمل على المعتقدات ذات الصلة بما هو قيم في حياة الإنسان مثل العقائد الدينية التي تؤكد حرية الضمير والاعتقاد وتدعم الحريات الدستورية الانسانية، وأيضًا العقائد الفلسفية الليبرالية المختلفة مثل فلسفة كانط الليبرالية وفلسفة جون لوك وستوارت مل. وكذلك المثل الأخلاقية المرتبطة بالفضيلة والطباع السيكولوجية ذات الطابع السيكولوجي التي تميز سلوكنا غير السياسي، ولذلك يعتبرها رولز "شاملة" بالمعنى الجزئي فقط؛ لأنها ليست نسقية ولا كاملة، فهي شاملة؛ لأنها تشمل قيمًا لا سياسية. للمزيد انظر:

J. Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, pp:33,34.

(17) محمد هاشمي، **نظرية العدالة عند جون رولز**، م. س، ص223.

يسعى إلى جعل التعددية العقدية مبدأً راسخاً داخل منظومته السياسية. وبالتالي فإن شرط العمومية هو ما يجعل التعددية الأخلاقية تعدديةً معقولة، بل إن هذا التعدد يعتبره رولز "مُلَمَّحًا للمجتمعات الديمقراطية الحديثة"⁽²²⁾.

ومن هنا فإن "الشخص المتصف بالمعقولة لابد وأن يجد نفسه مقتنعًا بلزوم الاعتراف بحرية الاعتقاد (...). ما دامت السلطة الإلزامية لا يمكن أن تكون في إطار العقل العمومي مبررة في إطار مجال العقائد المذهبية"⁽²³⁾، فمهما كان مستوى عقلانية ومعقولية الأشخاص، فلن يكون بمقدورهم التوافق والإجماع على عقائد شاملة (أخلاقية، فلسفية، دينية...). ولذلك فمن الضروري، حسب رولز، أن يتوفر كل شخص، من حيث كونه مواطنًا حرًا، على قدر من الاستقلالية الأخلاقية والعقلانية بحيث يجعل نمط تفكيره يُعبر بعمق عن طبيعة المجتمعات الديمقراطية الليبرالية⁽²⁴⁾، فاستقلالية المواطن الأخلاقية تجعله غير مُلزم باتخاذ أي مرجعية عقدية أو مذهبية أو قيمية أو فكرية خارجة عن التصور الخاص للعدالة والذي يجب

في المجتمع المحكم التنظيم "يُقَرُّ جميع المواطنين نفس التصور السياسي للعدالة، فرغم أن لهم تصورات دينية وفلسفية وأخلاقية مختلفة ومتباينة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود وجهة نظر سياسية مشتركة تسمح لهم بتصور عام لمبادئ العدالة يتفقون عليه جميعاً، بحيث "يدركون أن نجاح بعضهم يُعد أمراً ضرورياً ومتكاملاً مع صالح البعض الآخر، ويكون لدى كل شخص في هذا المجتمع رغبة قوية وفاعلة للعمل بمقتضى مبادئ العدالة"⁽¹⁹⁾، مما يؤدي إلى تماسك المجتمع واستقراره، بالرغم من تنوع معتقدات أفرادهِ وانتماءاتهم⁽²⁰⁾.

إن تنوع المذاهب الدينية والفلسفية والأخلاقية داخل المجتمعات الديمقراطية الليبرالية ليس مجرد حدث تاريخي سرعان ما يزول ويتلاشى بفعل الزمن. بل هو نتيجة للاستعمال العمومي للعقل (العقل العمومي Public reason⁽²¹⁾) بما هو روح المجتمع الديمقراطي الدستوري والذي

(19) J, Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p:32.

(20) من الواضح أن التعددية الأخلاقية التي يتحدث عنها رولز هنا لا تعني سوى معتقدات وأفكار أفراد المجتمع المحكم التنظيم، وبذلك فهي لا تشمل تنوع الثقافات غير المعقولة داخل المجتمع. بمعنى آخر: إن التعددية الأخلاقية التي يقصدها رولز هي التعددية المعقولة، بين مواطنين أحرار ومتساوين، يتصفون بالعقلانية والمعقولة وينحصر هذا التصور فقط على أفراد المجتمع الديمقراطي الليبرالي. انظر في هذا الصدد: *Ibid*, pp. 32.33.34.

(21) عبّر كانط بعمق عن هذا المطلب في مقالته الشهيرة "ما هو التنوير؟" من خلال تمييزه بين الاستعمال العمومي للعقل والاستعمال الخصوصي.

(22) J, Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p:34p.

(23) محمد هاشمي، *نظرية العدالة عند جون رولز* م س، ص224.

(24) هذا ما عبرت عنه الفلسفة الكانطية بمفهوم الاستقلالية Autonomy، الذي يؤكد على أن كل إنسان من حيث كونه ذاتاً لعقل أخلاقي عملي يتمتع بدور المُشْرِع القادر على تبرير خضوعه للواجبات الأخلاقية بفعل كفاءته الأخلاقية، وهو ما يدعو كانط بـ"الاستقلال الذاتي للإرادة".

2001»⁽²⁷⁾ ، أن الميزة الجوهرية للمجتمع المحكم التنظيم تتمثل في كون "كل أعضائه يقبلون نفس التصور السياسي للعدالة"⁽²⁸⁾ بغض النظر عن الاختلافات المذهبية الشاملة، وهو ما من شأنه أن يوفّر أساسًا كافيًا وأكثر معقولة لوحدة اجتماعية، علمًا أن الواقع المعيش يُظهر أن المجتمع الديمقراطي الحديث لا يتسم فقط بتنوع عقائده، بل يتميز أيضًا بتعارضها؛ إذ لا تحظى أية من هذه العقائد بتأييد وإجماع كافة المواطنين، حتى ولو كان هذا المجتمع محكم التنظيم⁽²⁹⁾.

وبالتالي فإن "أي محاولة لخلق وحدة أيديولوجية وأخلاقية وسياسية للمجتمع منسجمة على أساس تصور معين للخير، ستفضي بالضرورة إلى ما يسميه رولز بـ"واقعة القمع" *The fact of oppression*⁽³⁰⁾ أي اللجوء إلى سلطة الدولة من أجل حسم النزاعات والخلافات، عندئذ ستبَرّز الدولة

(27) يمكن اعتبار هذا الكتاب مراجعة وتقويم لـ"نظرية في العدالة" (1971) نتيجة الانتقادات الشديدة التي تلقاها رولز من قبل المحافظين خاصة روبرت نوزيك، إلى جانب النقد الجماعي بمختلف توجهاته وتياراته. دون أن ننسى الملاحظات القيمة التي وجهها إليه هابرماس في مناظرتهم الشهيرة التي نشرت على صفحات "الجريدة الفلسفية الأمريكية" *The JOURNAL OF PHILOSOPHY* (28) J.Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p:9 (29) من الواضح أن رولز أعاد النظر في تصوره للمجتمع المحكم التنظيم الذي عبّر عنه في كتابه الأول "نظرية في العدالة"، نتيجة للانتقادات التي تعرّض لها، وهو ما صرّح به في: "إعادة الصياغة" قائلاً: "أعتقد أن المجتمع المحكم التنظيم الذي يقبل كل أعضائه العقيدة الشاملة ذاتها هو مجتمع مستحيل الحدوث نظرًا لواقعة التعددية المعقولة". انظر:

J.Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p:9.

(30) A,Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.4.

أن يُقدم نفسه كتصور سياسي لا كتصور ميتافيزيقي- أخلاقي⁽²⁵⁾.

4- الليبرالية السياسية بوصفها التعبير الأنسب لمفهوم التسامح

ولذلك يمكن القول إن القضية الأساسية التي عمل رولز على معالجتها في نظريته السياسية تتمثل في التساؤل التالي: كيف يمكن بناء مجتمع ديمقراطي حر، منسجم ومُستقر في ظل تعددية أخلاقية عميقة بين كافة أفرادها، بحيث يُنظر فيه بعين الاحترام إلى اختلافاتهم الأخلاقية والمذهبية؟

في سياق الإجابة عن هذا التساؤل، يعتقد رولز، وخصوصًا في أعماله المتأخرة "الليبرالية السياسية"⁽²⁶⁾ «1993» *«Political Liberalism»* و"نظرية في العدالة: إعادة الصياغة" *A Theory of justice: A Restatement»*

(25) J.Rawls, *Justice as Fairness: Political not Metaphysical*, Philosophy and Public Affairs 14, 1985, 223-251.

(26) يعد كتاب "الليبرالية السياسية" بمثابة مراجعة نقدية/ أو إعادة صياغة للقسم الثالث من كتاب "نظرية في العدالة" (1971) نتيجة الانتقادات الموجهة لـرولز سواء من داخل الأوساط الليبرالية أو من خارجها. ففي هذا العمل، يقترح علينا رولز تصورًا سياسيًا للعدالة مستقل عن العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية، وهو التصور الذي بإمكانه، في نظره، أن يضمن الاستقرار داخل المجتمع الديمقراطي الليبرالي، ويمثل التوافق التشابكي السبب الرئيس لتحقيق هذا الاستقرار، بحيث يتوافق أفراد هذا المجتمع، بصفتهم أحرارًا ومتساوين، على هذا التصور بالرغم من تباين عقائدهم في إطار مبدأ التسامح وحرية الاعتقاد.

of justice، منفذًا للخروج من أزمة المجتمع الديمقراطي، بحيث يقتصر هذا المفهوم على عالم السياسة (Political Realm) الذي يشمل **البنية الأساسية للمجتمع** Basic structure of society بما هي الموضوع المركزي للعدالة، وتكمن وظيفة هذه البنية في حل النزاعات والخلافات الشائكة والعسيرة بين مختلف أفراد المجتمع، بحيث تعمل مؤسساتها السياسية على أساس مبادئ مشتركة للعدالة، أما خارج عالم السياسة فيؤكد رولز على ضرورة بقاء المجتمع محتفظًا بتعددته الأخلاقية.

ولذلك يمكن القول "إن السمة المميزة للمجتمعات المفتوحة "Ouvertes" استنادًا إلى تصور كارل بوبر هي تعدد التصورات الفلسفية، الدينية والأخلاقية، وكذلك أساليب الحياة وأنماط التنشئة الاجتماعية من خلال ممارسة حرية الاعتقاد والرأي، والتي يجب أن تتكيف معها كل الأشكال الديمقراطية"⁽³²⁾ نظراً لكون المواطنين، سواء على صعيد حياتهم الشخصية أو على مستوى حياتهم داخل الجماعات التي ينتمون إليها ينظرون إلى غاياتهم وارتباطاتهم وتصوراتهم للخير على أنها غير قابلة للتغيير والنقاش، ولا يمكنهم، بالتالي، التخلي عنها، إنهم لا يتصورون أنفسهم بمعزل عن هويتهم المتمثلة في قناعاتهم الدينية والفلسفية والأخلاقية.

جرائمها الرسمية والوحشية التي لا مفر منها، يستتبعها فساد الدين والفلسفة والعلم، "فإذا قبلنا- يقول رولز- أن مجتمعًا سياسيًا هو متّجد عندما توحد عقيده مذهبية شاملة واحدة بذاتها، عندئذ لا بدّ من الاستعمال القمعي لسلطة الدولة والشروط المرافقة له للحفاظ على المتحد السياسي، ولنسم هذه الحالة بواقعة القمع"⁽³¹⁾.

لذلك، لم تكن محاكم التفتيش، في نظره، حدثًا عرضيًا في تاريخ الحضارة الغربية؛ بل إنه كان ضروريًا لتوحيد المجتمع حول التصور الكاثوليكي؛ إذ كان لا بدّ من قمع الهرطقة للحفاظ على المعتقد الديني المشترك، ونفس الإجراء يمكن أن يحصل مع أي عقيدة مذهبية شاملة-حتى ولو كانت العلمانية-Secular- تروم إلغاء تعددية معقولة.

إن إكراه أفراد المجتمع على تبني عقيدة أخلاقية شاملة هو أمر غير مقبول من وجهة نظر رولز؛ لأن المجتمع أصلًا يحمل في ثناياه تنوعًا مذهبيًا (ديني، فلسفي، أخلاقي... إلخ)، ويؤدي الأخذ بذلك إلى عدم استقرار المجتمع وتماسكه، وبالتالي نسف وتقويض غاية رولز المتمثلة في بناء مجمع سياسي حر، مُحكم، عادل ومستقر.

يقترح فيلسوف العدالة "الليبرالية السياسية" (Political Liberalism) أو "المفهوم السياسي للعدالة" Political conceptions

(32) A, Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.3.

(31) J.Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p.34.

يجعله، في نظر فيلسوف العدالة، مختلفًا ومتميزًا عما نجده في الجمعية Association أو ما يسمى بالجماعة Community، يكمن ذلك في أن "الانتماء للمجتمع لا يتم على شاكلة طوعية كنتيجة اختيار تداولي، بل إنه مُعطى أولي يمثل نقطة انطلاق أساسية لهويتنا"⁽³⁶⁾.

فضلاً عن ذلك، لا يحدد المجتمع الديمقراطي غايته انطلاقاً من مرجعية مذهبية كما هو حال الجمعيات، وإنما من خلال دياجعة دستورية (ميثاق/عقد اجتماعي)، وهو ما يجعله أيضاً متميزاً عن الجماعات القومية والأقليات الثقافية والإثنية، "ففي المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون تصور العدالة مستقلاً عن المذاهب الأخلاقية والفلسفية والدينية المتعارضة في ما بينها"⁽³⁷⁾، إذا فهمنا منها إقامة وحدة اجتماعية شاملة على أساس عقيدة دينية أو فلسفية أو أخلاقية أو لغوية أو عرقية، فمثل هذه القوميات تتعارض، من حيث المبدأ، مع المجتمع الديمقراطي الذي يتأسس على العقل العمومي الذي يترك للمواطنين كامل الحرية في شأن الاستقلالية الأخلاقية من منطلق حرية الضمير والاعتقاد، ويضع كل العقائد الشاملة على قدم المساواة.

عكس ذلك تمامًا، نجد المفهوم السياسي للعدالة مستقل بذاته، فهو يعبر عن الأفكار والمبادئ والتصورات السياسية السائدة داخل المجتمع الديمقراطي، الدستوري بالخصوص، مثل فكرة أن جميع الأفراد أحرار ومتساوون وفكرة المجتمع المحكم التنظيم. ومن هنا يصبح "المفهوم السياسي للعدالة أداة لتوجيه النقاش والتفكير بالشكل الذي يساعدنا على الوصول إلى اتفاق سياسي على الأسس الدستورية والمسائل الرئيسة ذات الصلة بالعدالة"⁽³³⁾.

بهذا المعنى، لا يتعارض المفهوم السياسي للعدالة مع القيم الدينية والفلسفية والأخلاقية التي تقوم عليها العقائد الشاملة، بل إنه "يُمكّن المواطنين كافة من ممارسة حقوقهم وحياتهم الأساسية مع احتفاظهم بتلك القيم في الوقت نفسه"⁽³⁴⁾. وبالتالي، فإن الليبرالية السياسية هي التعبير الديمقراطي الأنسب لمفهوم التسامح، بحيث تتخذ مبدأ "الحياد" كمنهج في التعامل مع مختلف المذاهب والعقائد، فهي "لا تؤيد ولا تنتقد أية قيم دينية أو فلسفية أو أخلاقية تعتمد تلك العقائد في نسقها الفكري"⁽³⁵⁾.

إن هذا الطابع السياسي الصرف للمجتمع الديمقراطي الليبرالي هو ما

(36) محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، م. س، ص 216.

(37) A, Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.7.

(33) J,Rawls, *Plitical Liberalism*, New York, Columbia University Press,1993.P.XVIII.

(34) Ibid.,P: XVIII.

(35) Ibid.,PP: XIX. XX.

5- من التسامح إلى الاعتراف: نحو تجاوز التصور الليبرالي

يجعل هذا الإنسان الأوروبي متسامحاً مع نفسه، وهذا الأمر يجعلنا نُقرّ أيضاً بأن ديمقراطية جون لوك، أقصد الديمقراطية التي أسّس عليها مفهوم التسامح، هي ديمقراطية غير منسجمة؛ لأنها تؤمن بعقل واحد فقط هو عقل الأنوار ولا تؤمن بتعدد العقول.

ويمكن أن نُؤكد، علاوة على ذلك، أن التسامح بصيغته الأنوارية الليبرالية، سواء مع لوك أو لدى فولتير، ظلّ تسامحاً بغيضاً، بحيث إن موضوعه كان في سياق الإنتاج البغديّة⁽³⁸⁾ (الدينية مع لوك والإيديولوجية-الفكرية مع فولتير)، ولم يكن منصّباً على السياقات البدئية للإنسان بكونها مختلف الحتميات القبلية التي لا يتدخل فيها من قبيل: الجنس، اللون، العرق، الجغرافيا، الإثنيات، الأقليات... إلخ؛ إذ ليس المهم، من الناحية المبدئية، أن نتسامح فكرياً (أي على مستوى: الأفكار، المبادئ، المعتقدات، الدين...)، وإنما يجب أولاً أن نعترف بسياقاتنا البدئية وننظر إليها على أساس المساواة. وبهذا النحو يغدو الاعتراف شرطاً للتسامح.

إذن، ما معنى أن يكون المرء متسامحاً؟ أن يكون المرء متسامحاً معناه أن يعترف للأخر، أولاً، بسياقاته البدئية والنظر إليها من زاوية المساواة لا من منظور التفاضلية

بالرغم من قيمة التصور الليبرالي وأهميته للتسامح، سواء كما عبّر عنه لوك في صيغته الكلاسيكية، أو كما أعاد تأويله وصياغته رولز في اللحظة المعاصرة، فإنه مع ذلك ظلّ محدوداً وقاصراً، وعلّة ذلك، هو أن لوك يختزل التسامح في البعد الديني فقط، وفي سياق منظومة مغلقة؛ منظومة الحداثة والأنوار، فالتسامح الذي ينادي به الفيلسوف الإنجليزي نابع بالأساس من عقلية أنوارية ليبرالية تمجّد العقل والإنسان الحديث.

وبوسعنا أن نفهم من ذلك أن جون لوك وجّه رسالته بالتحديد للإنسان الأوروبي؛ ذلك أن الحروب العقائدية التي كان يقصدها ويتحدث عنها في رسالته هي حروب بين المذاهب والعقائد الأوربية المسيحية فحسب (البروتستانتية والكاثوليكية بالخصوص)، وعندما يتكلم عن الديانات الأخرى كاليهودية والبوذية والإسلام يشير إليها فقط كأطراف للسجال على سبيل تدعيم تصوره لا غير. بمعنى أنه لا يدمج المذاهب الأخرى في صلب الموضوع، وهذا ما يجعلنا نُقرّ بقصور ومحدودية مقاربة جون لوك.

إن لوك، وبهذا المعنى، لا يدعو إلى تسامح الإنسان المسيحي (البروتستانتية، الكاثوليكية، الأرثوذكسية) مع غيره (البوذية، المسلم، اليهودي... إلخ)، وإنما يحاول أن

(38) نقصد كل ما أنتجه وينتجه الإنسان من أفكار، دين، ثقافة، مبادئ، معتقدات... إلخ، أي كل ما يأتي بعد ولادته.

الاعتراف⁽³⁹⁾، فهذا الفيلسوف الكندي **ويل كيمليكا** Will Kymlicka⁽⁴⁰⁾ (1962-...) يطالب الدولة الليبرالية بضرورة الاعتراف بثقافة الجماعات الأقلية والإثنية وعن حقها في التمايز والاختلاف الثقافي واللغوي والهوياتي دون إقصاء أو تهميش أو تمييز. مؤكداً على أن مهمة الدولة ليست هي إدماج أفراد المجتمع -المتعدد ثقافياً- في بنية ثقافية واحدة منسجمة ومتجانسة، وإنما هي الأساس رعاية الاختلاف والحفاظ عليه.

وقد قادت كيمليكا هذه الملاحظات إلى مراجعة المفهوم التقليدي للتسامح؛ لأنه، في نظره، يتضمن نوعاً من الحيف والظلم واللامساواة، فمعه سيتغير المنطلق ومعه الرهان، فليس الهدف من التسامح هو النجاة أي الحفاظ على الحياة وتجنب الموت والعنف والاقتيال -كما راهن لوك وسليبه رولز-، وإنما الغاية الأسمى منه هي الحفاظ على الاختلاف

(39) يمكن اعتبار كل من شارلز تايلور في نصه "سياسات الاعتراف" (1994)، وأكسيل هونيث في كتابه الموسوم بـ "الصراع من أجل الاعتراف" (1991) ونانسي فريزر في مقالاتها الشهيرة حول "العدالة الاجتماعية في زمن سياسات الهوية"، بالإضافة إلى ويل كيمليكا في مساهمته المهمة بشأن "التعددية الثقافية الليبرالية" وبول ريكور في عمله الموسوم بـ "مسار الاعتراف" من المنظرين الكبار الذين ساهموا بشكل كبير في تعقيد "برادغم الاعتراف" في الفلسفة السياسية المعاصرة. فقد طالب هؤلاء -رغم اختلاف زوايا نظريتهم- الدولة الليبرالية بضرورة احترام هوية الجماعات الثقافية والأقلية والإثنية والتعامل معها تعاملاً إيجابياً مبنياً على أساس الاعتراف الثقافي المتبادل والمتساوي مع ثقافة الجماعة السائدة دون تمييز أو ازدراء أو إقصاء، ضماناً لمبدأ "الحق في الاختلاف" الثقافي والهوياتي.

(40) نشير هنا أننا سنعتمد حصراً على مقارنة ويل كيمليكا اعتماداً على مساهمته المهمة بشأن التعددية الثقافية ومفهوم الاعتراف الذي حاول من خلاله أن يؤسس لتصوير جديد للتسامح بوصفه بديلاً للتصور الليبرالي.

والاستعلاء. ويتعيّن عليه، ثانياً، تقبُّل كل المرجعيات الفكرية والعقائدية باختلافها وتعددتها، ليس تواجد المرجعيات، وإنما تقبُّلها في حد ذاتها، فحتى الأفكار والعقائد التي تبدو غير عقلانية مُلزمين بتقبُّلها واحترامها. هنا يكون معنى التسامح أوسع، أي بين مرجعيات متعددة ومختلفة وليس وفق مرجعية واحدة منغلقة حول ذاتها.

ولم يستطع رولز، بصفته الوريث الشرعي للإرث الليبرالي الكلاسيكي، أن يذهب بعيداً بمفهوم التسامح، بل ظل أسيراً، فيما يبدو، للتصور اللوكي المُغلق؛ ذلك أن التسامح الذي يؤسس له فيلسوف العدالة لا يشمل سوى المذاهب الشاملة والمعقولة والتي تؤكد جميعها على تصور سياسي للعدالة داخل المجتمع المحكم التنظيم. وبالتالي، فإن التعددية المعقولة (reasonable pluralism) التي يتحدث عنها رولز في مجتمعه ليست تعددية مفتوحة، بل هي مغلقة تخص فقط العقائد المعقولة لمواطنين أحراراً ومتساوين. والحال أنه ليس بالضرورة أن نتبني تصور ليبرالي أحادي للعدالة للتسامح.

إن هذه المفارقات التي لازمت مفهوم التسامح، سواء في صيغته الأنوارية الليبرالية الكلاسيكية مع جون لوك أو المعاصرة مع جون رولز، كانت من بين العوامل التي أدت إلى بروز إشكالية التعددية الثقافية و"**برادغم**

القومية لتكريس الثقافة الرسمية (ثقافة الجماعة المهيمنة) على حساب ثقافات الجماعات الأخرى المغايرة لها.

إن فكرة **حيادية الدولة (State neutrality)** القومية المتّحدة والمتجانسة ثقافيًا ليست في نظر كيمليكا سوى "أسطورة"⁽⁴³⁾؛ ذلك أن جميع الأنظمة الديمقراطية الغربية الحديثة ومنذ نشأتها "سعت في الواقع، في وقت من الأوقات، إلى تعريف نفسها بأنها دولة واحدة القومية"⁽⁴⁴⁾؛ إذ عملت دومًا على نشر وتعزيز ثقافة قومية واحدة ومتجانسة داخل مجتمعاتها سواء في المجال العام أو في المجال الخاص⁽⁴⁵⁾، كما سعت إلى إدماج كافة مواطنيها في ثقافة الجماعة المسيطرة، مقابل طمس ثقافة الأقلية ولغتها وتراثها الرسمي، دعمتها في ذلك "أيديولوجيا عنصرية وعرقية أكدت أن كلًا من لغة وثقافة مجموعة الأقليات والسكان الأصليين متخلفة ومتدنية، إن لم تكونا بربريتين، ولا تستحق الاحترام والحماية"⁽⁴⁶⁾.

ورعايته وتطويره على أساس أن التعدد والاختلاف هو أساس الحضارة الإنسانية وجوهر الطبيعة البشرية. ولعل هذا ما دفع كيمليكا إلى القول إن أي تسامح لا ينطلق من مبدأ الاعتراف لا يستحق اسم التسامح.

بناء على هذه الحجة، تلوّرت لدى ويل كيمليكا قناعة فلسفية مفادها أن التسامح يقتضي الاعتراف المتبادل بين الجماعات الثقافية والدولة الليبرالية على أساس مبدأ المساواة والحق في الاختلاف، كما يقتضي هذا الاعتراف "العمل بمبدأ التسامح المبني على تقدير المضمون المعرفي لما يؤمن به الآخر، هذا المضمون الذي قد لا يكون المرء متفقًا معه، بل قد يكون رافضًا له، ومع ذلك عليه أن يدافع عن بقاءه. ومعنى ذلك أن التسامح الذي يكون أرضية للاعتراف المتبادل لا يجب أن يقوم على اللامبالاة أو الحكم المسبق، وإنما على معرفة عقلية وعلى موقف مسؤول"⁽⁴¹⁾.

ورغم أن الدولة الليبرالية ادعت **الحياد (neutrality)** تجاه المعتقدات الثقافية والأخلاقية السائدة داخل المجتمع، بحجة خلق مجتمع سياسي واحد، عادل ومستقر، إلا أنها تخلت عن هذا المبدأ، وهذا ما حدا بـ كيمليكا إلى وصفه بـ "وهم أيديولوجي"⁽⁴²⁾، وظّفته الدولة

(41) المصباحي محمد، **من أجل حداثة متعددة الأصوات: ورش لفلسفات الحق والثقافة والسياسة والدين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (2010)، ص 119.

(42) ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، عالم المعرفة، العدد 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011، ص 83.

(43) المرجع نفسه، ص 86.

(44) المرجع نفسه، ص 85.

(45) بما في ذلك، حسب كيمليكا، الأنظمة شديدة التنوع التي تتفاخر الآن بتنوعها مثل فرنسا وكندا، والنموذج الاستثنائي الوحيد في الغرب في نظره يتمثل في سويسرا التي لم تحاول إنشاء لغة قومية واحدة في نطاق الدولة، بل سمحت باستمرار وجود الأقليات التي تتحدث الفرنسية والإيطالية كجماعات لغوية متميزة. انظر في هذا السياق: ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، م. س. ص 85. انظر أيضًا:

Will Kymlicka, «*Liberal Individualism and liberal Neutrality*», Ethics Journal, vol.99.no.4 (July1989), p.903.

(46) ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، م. س. ص 86.

5- تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.

6- إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد، يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني.

7- تبني سياسات استيطان وإسكان لمصلحة الجماعة القومية المسيطرة.

8- تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القومي كشرط للحصول على المواطنة.

9- الاستيلاء على المجال العمومي الذي كان السكان الأصليون يملكونه⁽⁴⁸⁾.

وعليه، فإن العمل وفق مبدأ حيادية الدولة يخل بالتوازن المنشود تحقيقه بين الجماعة المهيمنة ثقافياً والجماعات الأقلية الإثنية الخاضعة لها، بحيث تكرس هذه الحيادية اللاتسامح واللاتوازن بينهما: إذ "تصبح حيادية الدولة مجرد أداة بيد الجماعة المهيمنة لحماية ثقافتها وتقويتها والتعزيز من شأنها على حساب الجماعات الثقافية الأخرى داخل نطاق الدولة -الأمّة"⁽⁴⁹⁾. وهذا يُغذي مشاعر الحقد والكراهية لدى هذه الجماعات. ومن هنا لا يمكن تحقيق التسامح -بمعناه الأوسع- في غياب ثقافة الاعتراف بالغير في غيرته واختلافه.

يتجلى هذا الأمر بوضوح، وكما يُبين كيمليكا، من خلال تبني الدولة القومية لسياسات تعبّر عن هويتها الخاصة فقط، مقابل إقصاء وتهميش للهويات الأخرى الأصيلة، وذلك لإبراز لغتها وتاريخها وثقافتها وأدابها وأساطيرها ودياناتها وما إلى ذلك، يقول صاحب "أوديسا التعددية الثقافية" في هذا السياق:

"لقد استخدمت السياسات العامة لدعم وتعزيز لغة قومية مشتركة، وتاريخ قومي، وأساطير قومية، وأبطال قوميين، وأدب قومي، ونظام تعليمي قومي، ووسائل إعلام قومية، ونظام عسكري قومي، وفي بعض الحالات ديانة قومية"⁽⁴⁷⁾.

وتشتمل هذه السياسة، حسب كيمليكا، على تسعة إجراءات غير عادلة، وهي على التوالي:

1- تبني قوانين اللغة الرسمية الوحيدة، وهي اللغة التي تستعمل في المجال العمومي.

2- بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي ينحصر في السردية التاريخية والقومية للجماعة المسيطرة.

3- مركزية القوة السياسية، واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي اللذين تمتعت بهما جماعات الأقلية تاريخياً.

4- نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية، بما في ذلك وسائل الإعلام القومية والمتاحف العامة.

(48) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، م. س.، ص. 86، ص. 83-84.

(49) W.Kymlicka، «*Liberal Individualism and liberal Neutrality*»، op-cit، p: 901.

(47) المرجع نفسه، ص. 83.

على سبيل الختم

كل هذه الاعتبارات وغيرها دفعت أنصار الاعتراف ودُعاة التعددية الثقافية إلى مراجعة التصور الليبرالي للتسامح. فقد طالب ويل كيمليكا، بصفته مفكراً جماعياً، الدولة الليبرالية بضرورة الاعتراف بثقافة الجماعات الاثنية والأقلية، ويقتضي هذا الاعتراف العمل بمبدأ التسامح المبني على التعدد والاختلاف، لا في المجال الديني والأخلاقي والفلسفي فقط، بل وأيضاً على المستوى السياسي، بحيث يُنظر إلى المجتمع السياسي بعين المجتمع الأخلاقي.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه التسامح المعاصر على الصعيد العالمي في إحراج التطرف أي كان لونه، إلا أنه يمكن أن يشكل تهديداً للتعددية الدينية والتنوع الثقافي للدولة الديمقراطية خاصة عندما يُتساهل مع الجماعات المتطرفة التي تستغل ثقافة التسامح لنشر ثقافة اللاتسامح وإلغاء الحق في الاختلاف والتعددية الدينية أو العرقية أو الثقافية... إلخ.

موازاة للخطر السابق، فإن الاعتراف للجماعات الثقافية بحقها في الاختلاف والتميز، يفرض علينا التخلي عن مزاعم الشمولية والدوغمائية، لكن في المقابل لا يجب أن يكون هذا التسامح مطية لمحو الاختلاف بين الحق والباطل، أو مطية للقول بتساوي الحقائق.

وكما أشارت إلى ذلك اليونسكو في أديباتها بأن "التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو

يبدو مما سبق، أن رولز سعى في ليبراليته السياسية، من حيث هي الوجه السياسي لنظرية العدالة كإنصاف، إلى خلق مجتمع عادل، منسجم ومستقر، يتقاسم مواطنوه، بوصفهم أحراراً ومتساوين، تصوراً سياسياً للعدالة. وبفضل مبدأ "الحريات المتساوية للجميع" استثمر فكرة "واقعة التعددية المعقولة" الراسخة داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة لتبرير تصوره الليبرالي للتسامح والحريات الأساسية بشكل عام، والتي من ضمنها أساساً حرية الضمير والاعتقاد، وهو ما من شأنه أن يضمن التماسك والاستقرار داخل المجتمع الليبرالي، بالرغم من التعددية المذهبية والعقائدية التي تسهم، ما دامت هذه التعددية معقولة، بحيث تتوافق كل هذه المذاهب الشاملة على تصور سياسي للمجتمع.

لقد استفاد رولز من التراث الأنواري الليبرالي، وخصوصاً فكرة التسامح الديني التي نادى بها لوك في رسالته؛ إذ عمل على تأويلها وإعادة صياغتها لتشمل -إلى جانب المجال الديني- المجال الفلسفي والأخلاقي. لكن ما يُعاب على هذا التصور، رغم جوانبه المُشرقة، حصره مضمون التسامح في حدود المجتمع الديمقراطي الليبرالي، فالتسامح الذي يؤسس له رولز، وكذلك لوك، هو تسامح مُغلق؛ لأنه محكوم بتصوير ضيق للمجتمع، فهو لا يشمل سوى العقائد المعقولة فقط لدى رولز وبين المسيحيين أنفسهم لدى لوك.

– محمد مزوز، **فلسفة الدين بين التجربة الباطنية والتأمل النظري**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2018.

المصادر بالإنجليزية:

- John Rawls, **A Theory of Justice**, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971. Revised edition, 1999.
- John Rawls, **Political Liberalism**, New York, Columbia University Press, 1993.
- John Rawls, **Justice as fairness A Restatement**, Eric Kelly, ed, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

المقالات:

- John Rawls, **Justice as Fairness: Political not Metaphysical**, Philosophy and Public Affairs 14, 1985, 223-251.
- Will Kymlicka, **Liberal Individualism and liberal Neutrality**, Ethics Journal, vol.99. no.4 (July 1989).
- Catherine Audard, **Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls**, Collective work: La Tolérance politique, classiques Garnier, Paris(2019), PP: 109-134.

التساهل؛ بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية⁽⁵⁰⁾.

البليوغرافيا

المراجع بالعربية:

- جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977.
- محمد هاشمي، **نظرية العدالة عند جون رولز: نحو تعاقد اجتماعي مغاير**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2014.
- ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، العدد 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.
- محمد المصباحي، **من أجل حداثة متعددة الأصوات: ورش لفلسفات الحق والثقافة والسياسة والدين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، نوفمبر(2010).

(50) مأخوذ من الفقرة الثانية، المادة الأولى من ديباجة إعلان مبادئ بشأن التسامح، اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، 16 نوفمبر 1995.